

بسم الله الرحمن الرحيم  
 أحمد الله على آلائه الطاهرة، ونعمائه المتظاهرة، حمد الله على ما لا تعد، ولا انقضاء  
 لمدد، وأصلى على أصفياه من الملائكة، وخلص أنبيائه الذين فازوا بالخط الأولى  
 وأكمل المستوفى خصوصاً على نبينا محمد المصطفى، وعلى آله وأصحابه أئمة الأنام وأتباعه  
 السادة القادة الأكرام، واسلم تسليماً وبعد فقد قال الشيخ الأبهى علامة الدهر  
 نادرة العصر علم الهدى أكرم الورى شمس الدين الخميني رحمه الله عز وجل وأصحابه  
 أهل التعصب لما خرج من هذا الانصاف وسلك مسلك الاعتصاف وجاوز قدر  
 ولم يعرف حتى مع أنه أعجز الناس عن تمثيله أظهر دلائل الوحدانية وأشهر ما هو دليل  
 التامع لزنا من شكل عليه فأوردنا عليه أسئلة لا يبرح الجلاص عنها أطوار العجز، وإبانة  
 جليلة تمجسنا حجة الإسلام على أن يكتب عدة براهين في التوحيد كما فعلنا، حرة  
 قبل ذلك بنجارته ما الله ثانياً نخوة الحاضرين من الأصحاب وتذكراً لمن بقي بعدنا  
 من الأصحاب وبالله التوفيق **علم** أن الله تعالى واحد حقيقى لأنه واحد بحسب الأجزاء  
 والجزئيات، وأنه واحد لا جوارحه ولا مثل له لا زاماً، والواحد واحد أياً  
 بحسب الأجزاء كالجوهر المفرد مثلاً وأنه واحد لا جوارحه ولكنه متكرر بحسب الجزئيات  
 أى لجزء الآخر مثلاً في عدم الانقسام وأما بحسب الجزئيات كالشمس مثلاً  
 فإنها واحدة لا ثمانية لها ولكنها متكررة بحسب الأجزاء لأنها جسم والمشركون يجمع  
 أضافهم بخالفوننا في ذلك إذ أعرفنا بهذا فجمع إلى قامة البراهين على هذا المدعى  
**البرهان الأول** وهو أن لو فرضنا ألهم فلا يخلو أما أن يكون الأول كافياً في الإيجاد  
 أو لم يكن فإن كان كافياً كان الثاني باطلاً لا وجود، وعدمه يجب أن يكون شيئاً وكل شيء

يكون

يكون هذا شأنه يكون مثلاً فلا يكون ألهم وأن لم يكن كافياً كان الأول باطلاً لا نه  
 يكون مقتضى الإيجاد فلا يكون ألهم **البرهان الثاني** لو فرضنا ألهم فلا بد  
 وأن يميز كل واحد منهما عن الآخر وأما كانت التعدد في الأول لا يميز لا يخلو أما  
 أن يكون لم يفرق أو لا يفرق فإن كان لا يفرق انزعج جميعاً أحد المتساويين على الآخر لا يفرق  
 وأنه محال وإن كان لم يفرق فذلك لم يفرق أما ذاتها وحدهم تقدم الشيء على غيره وهو  
 محال وإن كان غيرهما فذلك الغير أن كان واجباً وحدهم التقدم في الواجب وأنه  
 محال للبيان بيانه أن شيئاً الله تعالى وإن كان مثلاً فهو محال أيضاً لا يفرق الممكن من  
 الواجب والى العكس فيثبت فيجب الواجب مثلاً والممكن واجباً وهو محال **البرهان**  
**الثالث** لو فرضنا ألهم فلا يخلو أما أن يكون بينهما علاقة بوجه من الوجوه، أو لا يكون فإن  
 كان يكون كل واحد منهما مقتضى الإيجاد فلا يكون ألهم وأن لم يكن بينهما علاقة بوجه  
 كان كل واحد منهما متقلاً بذاته مستغنياً عن الآخر فامكن أن يباحثهما إيجاباً وشيئاً  
 والآخر أعدام ذلك الشيء فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير ممكن وهو محال **البرهان الرابع**  
 لو فرضنا ألهم فلا يخلو أما يريد عين ما أراد صاحبه أو غير ما أراد صاحبه فإن كان الأول  
 فاما أن يريد ما أراد أو على التقابل فإن كان الأول الزم توارد المؤثرين المستقلين  
 على أثر واحد وهذا محال لأن السناد إلى أحدهما يقطع عن الآخر وكذا على العكس وح  
 يلزم انقطاع الأمر عنهما حال استناد ألهمها وهو محال وإن كان الثاني كان هذا قولاً  
 بتحصيل الحاصل وتكوين الكائن وإن أراد غير ما أراد صاحبه فلا يخلو أما أن يكون أحده  
 المراد من أحدهما تحت رادة الآخر أو لا يكون فإن كان خلافاً يلزم الجمع بين النقيضين  
 وإن لم يكن أحدهما كان واحداً والمراد من أحدهما صاحبه مع جواز عكسه يلزم ترجيح الممكن



المتساوية لا ترجح لأحد من الطرفين إلى كل واحد متساوية **البرهان الخامس**  
 لو فرضنا آلهين فلا يخلو أن يكون وجود أحدهما مشروطاً بوجود صاحبه أو لا يكون  
 فإن كان مشروطاً كان كل واحد منهما مقتراً إلى الآخر فلا يكون أحدهما دون الآخر  
 أمكن أن يفرض وجود الأول بدون الثاني ووجود الثاني بدون الأول فكان عدم الأول  
 أو الثاني في غير حال الجواز مع وكل من كان كذلك كان كل واحد واجباً وقد فرضنا واجباً  
 هذا خلف **البرهان السادس** لو فرضنا آلهين فلا يخلو أن يكونا واجبين أو ممكنين  
 أو أحدهما واجباً والآخر ممكناً لا سبيل إلى كل واحد منهما إلا إلى الأول فلا يتألف لهما  
 واجبين كما يشتركون في الوجوب متباينين في آخر وبإيه المشاركة غير مابة  
 المماثلة ثم مابة المماثلة لا يخلو أن يكونا مابيه كل واحد منهما أو آخر إذا خلا منهما  
 أو آخر أخيراً جاعلها أما الأول فيحال ولا لبطل التعدد والثاني في حال أيضاً والآدم الترتيب  
 والثالث في حال أيضاً والآلهان كل واحد منهما مقتراً في الامتياز إلى آخر خارج عنها  
 فيكون كل واحد منهما فلا يكون آلهاً وقد فرضنا آلهاً وهذا خلف وأما إلى الثاني فلا بد  
 كل واحد منهما لو كان ممكناً لكان مقتراً إلى الآخر غيرهما لا محالة فالكلام في ذلك المنع  
 كالكلام فيها فيلزم التسلسل وأما إلى الثالث فلا بد أحدهما لما كان ممكناً لا يكون آلهاً  
 فيلزم اجتماع التقيضين **البرهان السابع** لو فرضنا آلهين فلا يخلو أن يكون الثاني  
 قادراً على منع نفاذ قدرة الآخر أو لم يكن فإن كان قادراً كان الأول مقتراً فلا يكون  
 آلهاً وإن لم يكن قادراً كان عاجزاً ولئن قال لم قلتم بأنه إذا لم يكن قادراً يكون عاجزاً  
 وأما يكون عاجزاً أن لو كان المنع من الأمور الممكنة قلنا هذا لا يفرضنا وذلك لأن الثاني  
 لا يخلو أن يكون قادراً على تقيض المقدور الأول لو قدرته أو لم يكن فإن لم يكن فليكن

وإن كان قادراً أو لم يكن قادراً عند القدرة كان في الوجود الأول شرطاً لنفاذ قدرته  
 وتكون على العكس فلو حصل القدرتان في العدم ما يتألف ذلك **البرهان الثامن** لو فرضنا آلهين  
 فلا اختلاف بينهما أما بحسب الذات وبحسب الصفات وبهما جميعاً لا وجه إلى كل واحد منهما  
 أما إلى الأول فلا يتألف واختلافاً ذاتاً فلا بد وأن يكونا داخلين تحت شيء أعم منهما فيكون كل واحد  
 منهما مركباً بما به المشاركة وبما به المماثلة وكل مركب ممكن فلا يكون آلهاً ولا وجه إلى الثاني  
 أيضاً وذلك لأن الصفة الموجودة في الأول غير موجودة في الثاني في الموجود في الثاني  
 غير موجودة في الأول فبعد ذلك لا يخلو أن يكون كل الصفة خصائص كمال أو كمال  
 فإن كانت خصائص كمال كانت غير المتقصف بها خالفاً عن صفة الكمال وذلك نقصان  
 وإن لم تكن خصائص كمال كانت المتقصف بها بوصفها بصفة النقصان وكل واحد منهما عاجز  
**البرهان التاسع** لو فرضنا آلهين فلا يخلو أن يكون وجود كل منهما مشروطاً لغيره أو وجود  
 الأول دون الثاني أو على العكس شرطاً أو شمولاً للآخر طرئاً وجه طرئاً ظاهر والكل في حال  
 أما الأول فلا بد وجود كل واحد منهما يكون شرطاً للآخر فيكون ناقضاً لذاته مستلزماً  
 بغيره وأما البواقي فلا بد الذي لا يكون وجوده شرطاً لا يكون آلهاً لا وجوده، وعدمه يكون  
 بمثابة وكل شيء هذا شأنه لا يكون محتاجاً إليه والآله هو المحتج إليه لأنه غني مطلق وأما سوء  
 إليه محتاج لوجود الآخر **البرهان العاشر** لو فرضنا آلهين فلا يخلو أن يكونا واجبين  
 بالذات أو فاعلين مختارين أو أحدهما واجباً والآخر مختاراً والكل في حال أما الأول فلا يتألف  
 لو كانا واجبين بالذات فلا يخلو أن يكون وجود العالم مضافاً إليهما أو إلى أحدهما دون  
 الآخر ولا يكون مضافاً إلى هذا ولا إلى ذلك لا سبيل إلى الأول والآلهان كل واحد منهما  
 شرط للآخر فلا يتألف كل واحد منهما إلا بالآخر ولا سبيل إلى الثاني والثالث والآلهان



يلزم القدر في الموجبة والتقدير في الموجبة فيلزم اجتماع النقيضين. وأما الثاني فلأنها  
لو كانتا مختارين فلا يخلو أما أن تكونا في لغة بينهما ممكنة أو لا يكونان فأن لم تكن ممكنة  
يلزم اجتماع النقيضين ولأن اختلاف الآثار يدل على إمكانها وإن كان ممكنة فامكن  
أن يرد أحدهما عين ما أراد الآخر فيلزم الحال على تقدير محتمل. وأما الثالث فانه ظاهر  
لا يحتاج الى البيان قال رحمه الله ولما برهننا على غير ما ذكرناه في هذا الموضع ذكرنا بعضها  
في كتابنا المستنير بزيادة المعارف وبعضها في رسالة على حدة وتكليف هذا القدر منها مستحسن  
الى آخره على سبيل الجدول **قال** المسلمون صانع العالم واحد خلافاً لجمهور المشركين فالوجه لنا  
في ذلك ان المدعى لازم لاحد المزمعين احدهما لازم لعكس قضية مستلزمة  
لاحد ما ذكرنا من المزمعين او كل شيء من شأنه يكون واقعاً ينتج ان يكون المدعى واقعاً  
وأما قلنا ذلك لان احدهما من لازم وهو اما تحقق ملزوم المدعى او انتفاء لازم  
نقيض المدعى وأما ما كان سبب المدعى بالضرورة وأما قلنا ان احدهما من لازم  
وذلك لان لو فرضنا انهم يلزم احدهما الامور الثلاثة وهو اما اجتماع النقيضين او ارتفاع  
النقيضين او افتراق الارادتين في النفاذ وعدم النفاذ وأما قلنا ان احدهما الامور  
لازم وذلك لانه يمكن ان يرد احدهما تركيداً والآخر تركينه خلافاً بعد ذلك لا يخلو  
أما ان يكون النفاذ شاملاً للارادتين او لم يكن فان كان شاملاً يلزم الامر الاول  
وان لم يكن شاملاً فلا يخلو اما ان يكون عدم النفاذ شاملاً لهما او لم يكن فان كان شاملاً  
يلزم الامر الثاني وان لم يكن شاملاً والتقدير تقدير عدم شمول النفاذ فيلزم الامر الثالث  
ثم ما هو الامر من هذه الامور لا يخلو اما ان يكون واقعاً في الواقع او لم يكن فانه لم يكن  
واقعاً يلزم احدهما من الامرين وهو انتفاء لازم النقيض وان كان واقعاً والامر الاول

والثاني

والثاني غير واقعين بديهته العقل فكان الواقع هو الامر الثالث بالضرورة وهو ملزوم  
لاحد ما ذكرنا من الامرين ايضا ويحقق الملزوم لان الذي لم ينفذ ارادته لا يكون واقعاً فنعين  
ان الذي نفذ ارادته هو الامر فيجب وهو المدعى فثبت ان واقعاً عيناً ان المدعى  
لازم لاحد المزمعين. احدهما لازم لعكس قضية مستلزمة لاحد ما ذكرنا من المزمعين  
فان قيل لان الملزوم الامور الثلاثة على ذلك التقدير وانما يلزم ان كان المقذور واحداً  
أما اذا فرضنا انهم كل واحد منهما تحقق بمقدور على حدة فظهر ان تلك المحالات كما ان الخير  
عند السوءية والمجوس مضاف الى النور والى نيران الشمس مضاف الى الظلمة او الى امر  
ولا شركة لكل واحد منهما في مقدور الآخر ولكن سلبنا ذلك المقذور واحد ولكن انما يلزم  
ان لو كان الاختلاف بينهما في الامور الممكنة اما اذا لم يكن فلا ولكن سلبنا ذلك ولكن  
الترديد فيجب جداً ان التقدير تقدير الكسبية فتكون ارادة كل واحد منهما نافذة بالضرورة  
**الجواب** اما في الاول فانه كل ما دخل في الوجود لا يخلو عن اقسام ثلاثة اما خیر  
محض واما شر محض واما مركب منها فالقسم الثاني محال والامر يدخل في الوجود والبتة  
لعدم ادعائهم اليه لان كل فعل ما لم يشتمل على الحكمة المصلحة لا يفعل الحكيم والامكان  
سببها ولان سبب وجود الفعل مجموع القدرة والداعي مجمل الفاعل على الضمان والقدرة  
تبرطه فاذا لم يوجد او وجد احدهما دون الآخر لم يتحقق الفعل اصلاً وأما القسم الثالث  
فاما ان يخرج جانب الخير على جانب الشر وجانب الشر على جانب الخير او لا يخرج كلاهما  
فان الجانبين على الآخر والثاني محال لما ذكرناه والثالث محال ايضا والامر ترجيح الممكن  
المتساوي للمرجح فثبت ان كل ما دخل في الوجود اما خیر محض او خیر فيه نوع شر  
والثاني ملحق بالاول في استدعاء الوجود لان ترك الخير الكثير لاجل الشر القليل شر



كبر فليتذكر الحكيم لذلك لأن المغلوب بمنزلة المهدوم حكماً وأياً ما كان يكون المقدور  
 واحداً وأما دفع المنع وأما الغالب فنقول غاية ما في الباب  
 أن يقال إن عدم النفاذ محال على ذلك التقدير  
 وذلك التقدير عندنا محال والمحال  
 جاز أن يستلزم المحال  
 وباقة التوفيق

م

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله المجد على الآلاء المقدسة بكرم صفاته واشرف أكنانه والصلوة والسلام  
 على كافة رسله واصفياته خصوصاً على محمد خاتم أنبيائه ومبلغ أنبيائه وعلى آله  
 الطيبين وأوليائه واصحابه الطاهرين وطفائه **وبعد** فقل الشيخ الزاهد  
 علامة الوري علم الهدى سيد المحققين سند المناظرين شمس الملة والدين الجليل  
 رحمه الله أن الناس قد تخطوا في أمر المراجع منهم من نفاهاً أصلاً ومنهم من أثبت  
 بعض الآيات ومنهم من مال إلى رأي يؤدى إلى فساد المذهب ومنهم من  
 خرج على اعتقاد الباطل ورأيه العاطل ونحن نسير إليه في آخر الفصل الثالث  
 فالتمس بعض اخواني في إيراد أبي بن موهب عن أهل السنة والجماعة وأقيم  
 عليه الدلائل النقلية والعقلية فاجتبه إلى ملتب وجعله على خمسة فصول **الأول**  
 في بيان ذكر الخلاف في هذه المسئلة **والثاني** في بيان تفسير الآيات التي تتعلق  
 بالمراجع **والثالث** في إقامة الدلالة على هذا المطلوب **والرابع** في بيان المراجع وبيان  
 الحكمة فيه **والخامس** في بيان الحكمة في أنه أسرى به ليلاذ والنهار وتشرعت فيه  
 مستعينا بالله وموفقاً عليه أنه هو الميسر لكل عسير **الفصل الأول** في بيان ذكر  
 الخلاف في هذه المسئلة أعلم أن الاختلاف واقع بين الناس في هذه المسئلة في أربعة  
 مواضع الأول اختلافوا في المكان الذي أسرى به فقيل هو المسجد الحرام بعينه وهو  
 الظاهر ورؤى أنه أسرى به غريباً ثم ما في بنت أبي طالب بعد صلوة العشاء  
 ورجع فليلته فلما أصبح قال لها ألا أجرك بالعجب قالت بل يا رسول الله قال  
 صليت في بيتي العشاء والفجر فذهبت إليها إلى بيت المقدس ومثل إلى البيوت